

رويترز: قطر ترفض بيع شحنات غاز لمصر وقطر تنفي



الخميس 27 يوليو 2017 09:07 م

نقلت وكالة رويترز عن مطلعة مطلعة أن قطر رفضت بضعة طلبات من أطراف ثالثة تجارية لتوفير إمدادات جديدة من الغاز الطبيعي المسال إلى مصر، وهو ما أثار مخاوف من أن تعرقل الأزمة الدبلوماسية بين البلدين تجارة الطاقة في المنطقة

وتورد قطر، أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، نحو 60 بالمئة من حاجات مصر من الغاز المسال لكن العلاقات تضررت بعد أن قطعت مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين الروابط الدبلوماسية مع قطر وفرضت عقوبات عليها الشهر الماضي متهمه إياها بدعم الإرهاب، وهو ما تنفيه الدوحة

وقالت مصادر مطلعة إنه منذ ذلك الحين تم رفض طلبات من شركتين على الأقل لشحن إمدادات إضافية من الغاز المسال القطري إلى مصر دون توضيح السبب

وذكر أحد المصادر التجارية أن إحجام قطر عن توسيع تجارة الغاز المسال مع مصر يتناقض مع رغبة متنامية لبيع المزيد من الشحنات الفورية إلى أوروبا، وربط المصدر ذلك بالأزمة الدبلوماسية بين قطر ومصر غير أن متحدثا باسم قطر للبتروول نفى ذلك

وقال المتحدث "نشاط الغاز الطبيعي المسال القطري يسري كالمعتاد، وتواصل (قطر) الوفاء بجميع التزاماتها والانخراط بشكل فعال مع كافة الأطراف المقابلة". ولم ترد الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية على طلبات للتعقيب

ومن شأن أي قرار لتقييد مبيعات شحنات الغاز المسال الجديدة لمصر أن يكون رمزيا لأن البلاد حصلت بالفعل على معظم إمداداتها لعام 2017 من قطر ومنتجين آخرين ولمح بعض التجار إلى أن المنتجين القطريين ربما واجهوا عقبات روتينية تتعلق بالشحن أو جداول الإمداد ومن ثم رفضوا بيع الشحنات

وقال مصدر تجاري ثان مطلع على المحادثات إن التحديات اللوجستية المتزايدة التي ينطوي عليها التعامل مع حكومة البلد الذي يعاني من أزمة سيولة ربما دفعت قطر لتقليص تعاملاتها على أساس تجاري محض

وبعدما واجهت مصر صعوبة في سداد مستحقات متأخرة لموردي الغاز المسال ومددت آجال السداد، انتهجت البلاد في الآونة الأخيرة سياسة لتأجيل نحو 20 شحنة متعاقد عليها كان من المقرر أصلا تسليمها هذا العام إلى 2018 في الوقت الذي بدأ فيه إنتاج محلي متنام في الضغط على الطلب على الواردات الأجنبية العالية التكلفة

واضطرت شركات تجارية إلى طلب موافقة المنتجين على إعادة تنظيم جداول الشحن، وهو ما يزعج قطر وفي ضوء استفادة التجار من فورة صفقات الشراء المصرية للغاز الطبيعي المسال والتي تقدر قيمتها بعدة مليارات من الدولارات، أقبلت شركات لتجارة السلع الأولية مثل ترافيجورا وجلينكور وفيتول ونوبل جروب على تحمل مخاطر الائتمان عن المنتجين الذين لا يرغبون في التوريد لمصر مباشرة ومن بينهم قطر

فعلى سبيل المثال، طرحت مصر مناقصة في ديسمبر لشراء 60 شحنة من الغاز المسال للتسليم في 2017، وأرست معظم الكمية التي تحتاجها على شركات تجارية سويسرية تدعمها قطر جزئيا وقال تاجر "لن تسري القيود إلا على الصفقات المفتوحة لبعض الشركات التجارية الموردة لمصر، ولا تغيير في جميع الصفقات القائمة".

وبينما دبرت معظم الشركات التجارية الغاز المسال للوفاء بالتزاماتها، أرجأت بعضها تلك الخطوة تاركة تغطية بعض الصفقات المفتوحة إلى موعد أكثر قربا من تاريخ تسليم الشحنات

وقالت المصادر التجارية إن هذه الصفقات المفتوحة هي التي رفضت قطر تغطيتها وهو ما قد يفتح الباب أمام منتجين منافسين من بينهم ترينيداد والولايات المتحدة والجزائر لإمداد مصر بالغاز